

إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاوى الغير للمواد المخدرة . مجرد علم صاحب المكان بتعاوى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوافر به جريمة إعداد مكان وإدارته لتعاوى المخدرات بدون مقابل . كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامهما فى تعاوى المخدر

وحيث أن الحكم المطعون فله قد حصل واقعة الدعوى فى أن الرائد رئيس قسم مكافحة المخدرات انتقل ومعه الملازم أول وقوة من رجال الشرطة إلى مقهى الطاعن لتفقد حالة الأمن وما أن داهمه حتى وجد المحكوم عليهما الآخرين يجلسان فى حجرة بالمقهى وأمامهما منضدة عليها بعض قطع من المواد المخدرة والأدوات الخاصة بتعاويها وإذ شاهدها ارتبكا فقام ومرافقوه بالقبض عليهما وبمواجهتهما بالمضبوطات أفرا له بأنهما أعداها سويا بقصد التعاوى، وقد كان الطاعن بالمقهى وقت الضبط وكان تعاوى المحكوم عليهما الآخرين للمواد المخدرة تحت بصره وأن التحريات السابقة دلت على قيامه بتقديم المواد المخدرة للمدمنين المترددين على مقهاه ثم حصل الحكم أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات فى قوله : " فقد شهد الرائد بأنه انتقل فى يوم وبرفقته الملازم أول وقوة من رجال الشرطة إلى مقهى المتهم الثالث (الطاعن) لتفقد حاله الأمن بعد أن انتشرت ظاهرة تعاوى المواد المخدرة بمدينة وقيام أصحاب المقاهى بتقديم هذه المواد للمتردين عليها وما أن داهم المقهى حتى شاهد المتهمين الأول والثانى يجلسان فى حجرة تقع فى نهاية المقهى على اليسار وأمامهما منضدة عليها وبمواجهتهما اعترفا بإعداد تلك الحجارة للتعاوى وكان التعاوى تحت بصر صاحب المقهى المتهم الثالث (الطاعن) . وأحال فى بيان شهادة الضابط الأخر إلى ما أورده من أقوال رئيس القسم وخلص إلى إدانة الطاعن بقوله : " وحيث أن الثابت للمحكمة أن المتهمين الأول والثانى كانا يتعاويان المواد المخدرة فى مقهى المتهم الثالث وتحت بصره وأن الجوزة و الحجارة المضبوطة خاصة بالمقهى وقد ثبت من تقرير قسم المعامل الكيميائية أن الحجر الأمر الذى يقطع بأن المتهمين تعاويا المواد المخدرة داخل المقهى ويكون المتهم الثالث قد سهل لهما هذا التعاوى بأن قدم لهما المكان والأدوات الخاصة بتعاوى

المواد المخدرة . لما كان ذلك ، و كانت جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هي معرفة فى القانون ، تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - على ما سلف بيانه - لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوافر به جريمة تسهيل تعاطى المخدر ، كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامهما فى تعاطى المخدر . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمه النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يثيره الطاعن من خطأ فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٤)

جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص لقصد تعاطى المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته

لما كانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص لقصد تعاطى المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفى حوزته جوزته ثبت من تقرير التحليل الكيماوى أن غسالة قلبها تحتوى على اثر الحشيش . ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلى نضبة المقهى عليها قطع من مادة ثبت من التقرير سالف الذكر أنها لجوهر الحشيش دليلا على تقديم الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح فى مدوناته عن صدور نشاط إيجابي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادي لجريمة تقديم المخدرات للتعاطى ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يبطله ، ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كانت جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، التي أخذ الحكم المطعون ، فيه الطاعن

بها لا تتحقق - وعلى ما يبين من استقراء نصوص القانون والتدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه - إلا مقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته ، وكان ما أورده الحكم .المطعون فيه على السياق المتقدم - لا يسوغ به القول أن إدارة الطاعن للمحل أو تهيئته كانت لتعاطى المخدرات مقابل جعل ، فإنه يكون قاصر البيان فى استظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣)

السبب الثاني للبراءة

انتفاء القصد الجنائي

الدفع بانتفاء واقعة القصد الجنائي في جريمة إعداد أو تهيئة المكان لتعاطى المخدرات بدون مقابل جريمة تسهيل تعاطى المخدرات تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال أيجابه أيا كانت يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المالية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائي فى تلك الجريمة بعلم الجاني بأن فعله يسهل هذا التعاطى، ولا حرج على القاضي فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا .

(الطعن ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٨١)

متى كان الحكم كد أثبت فى حق الطاعن أنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات فى جوزة " دخان المعسل فى حضوره وتحت بصره وكان هذا الذى أثبتته الحكم - بما ينطوى عله من تحلل الطاعن من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه " جوزة " لدخان المعسل لهم وهو على

بصيره من استخدامها فى هذا الغرض - لتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاظى المخدرات كما هي معرفة فى القانون ، فإنه لا محل لما يحاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائى فيها.

(الطعن ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٦)

يبين من استقراء نص المادتين ٣٥، ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمقابلة بينهما أن العقوبة المقررة لجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاظى بغير مقابل أشد من العقوبة المقررة لجريمة الإحراز بقصد التعاظى ، ومن نم تكون العقوبة الأولى هي الواجبة التطبيق فى حالة الارتباط الذي لا تقبل التجزئة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وذلك مع امتناع تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات عملا بصريح نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن ١٧٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٦٧)

إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول -والطاعن كانا يتناوبان تعاظى "الحشيش" ، فيكون دور كل منهما مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مسهلا لزميله تعاظى المخدر ، والحال أنه إنما كان يبادل استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاظى.

(الطعن ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٠)

إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاظى الحشيش المسندة إلى المتهم الأول بقوله " أن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت فى الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاظى الحشيش فيه لتسهيل تعاظى المتهمين الحشيش عنده إذ كان السكن خلوا مما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس فى التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن المتهم الأول وكانت

الجوزة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا كرسيين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعاطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخنت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل -تعاطى الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها ، إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمته إحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى اللتان دان المتهم بهما .

(الطعن ١١١٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨)

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم الثاني أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما أراه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفي معه القول بأن هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم إذا اعتبر أن إحرازهما كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢)

الطلبات

الهيئة الموقرة ::: السيد الرئيس . . . حضرات السادة المستشارين الاجلاء

لما سبق إبداءه من دفاع ودفع فإن المتهم يلتمس الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه .

وكيل المتهم المحامي

الملك والاختصاص ولولم تتحقق الحيابة المادية.

الثابت في قضاء هذه المحكمة أن مناط المسؤولية في حالتني إحراز وحيابة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيابة المخدر حيابة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولولم تتحقق الحيابة المادية، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون قبما أوردة من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن ٧٣٦ لسنة ٧٢ - جلسة ١٦/٥/٢٠٠٢ - غير منشور)

يكفي إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيابة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بان الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات النفي . بل إنه يستطيع الإثبات بإدعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٣٢)

السادة المستشارين

إن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على جوهر المخدر استيلاء ماديا طالمت مدته أم قصرت

لما كان من المقرر أن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على جوهر المخدر استيلاء ماديا طالمت مدته أم قصرت ، وأن جريمة إحراز المخدر معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث على الإحراز ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه كان في نيته التبليغ عن العثور على المخدر وأن الضبط تم قبل المهلة المحددة في القانون للتبليغ عن العثور على الأشياء الفاقدة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٤)

لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة للمضبوطة، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره.

لما كان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة للمضبوطة، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره، ولا للزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - مما يستدل به على قيامه. لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن اقتسم مع الجندي - الشاهد الأول، كمية المخدر التي عثر عليها على شاطئ البحر، وأنه قام بإخفاء ما حصل عليه بدفته في مكان يعرفه بالصحراء، فإن ذلك مما يتحقق به الركن المادي للجريمة، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون في غير محله. ولا يقدح في ذلك أن يكون إخفاء المخدر قد تم في منطقة صحراوية عسكرية غير مأهولة ولا مسكونة لا يجوز ارتيادها إلا بتصريح من مخابرات الحدود، طالما أن الشارع لم يشترط أن تكون حيازة المخدر في مكان مأهول، وما دام أن الطاعن لا يزعم أن ارتياد تلك المنطقة مستحيل استحالة مطلقة تمنعه من بسط سلطانه عليه.

(الطعن ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٤)

السادة المستشارين :

غياب مفهوم الاتصال بالمخدر : أية ذلك إن القانون صريح في العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها، فأن حمل الجوزة له والحشيش بهاء كائنا من كان حاملها يكون حاصلًا لحسابه واجبا قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلًا منه .

(الطعن ٧١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢/٤/١٩٤٥)

مشكلة ضبط المخدر ومدي صحة مؤاخذا المتهم : الإثبات والنفي

ضبط الجوهر المخدر ليس ركنا لازما لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه ، بل يكفى لإثبات الركن المادي، وهو الإحراز في أي جريمة من هاتين الجريمتين أن يثبت بأي دليل كان أنه وقع فعلا ولو لم يضبط الجوهر المخدر .

(الطعن رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق جلسة ١١/٩/١٩٣٦)

السبب الثاني للبراءة

الدفع بدس المخدر علي المتهم

السادة المستشارين

للمتهم أن يدفع بعدم العلم بوجود المادة المخدرة لديه و يقيم الدليل على ذلك كالقول أن أحد من الغير هو الذي وضع المخدر عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

آية ذلك أن وجود المخدرات محل الضبط بمسكن المتهم - وإن صار قرينة علي إحرازه لها ، إلا أنها قرينة قابلة للضد وإثبات العكس ، والثابت من تحقيقات النيابة العامة أن المسكن الذي تم ضبط المخدرات به ليس خاص بالمتهم علي سبيل الانفراد وإنما يشاركه فيه عدة أشخاص هم من وردت أسمائهم بتحقيقات النيابة العامة ، وقد أكدت التحريات التي أجريت بمعرفة مديرية الأمن ذلك .

والثابت - وهو الركن الركين في طلب البراءة بنفي الإحراز أن المدعو / عندما سئل بتحقيقات النيابة العامة ومن بعد أمام هيئتك الموقرة قرر وجود خلافات بين المتهم وشخص آخر - كان من المقيمين بالشقة التي ضبطت بها المخدرات - وأنه سمع المدعو / وهو ممن ثبت في حقهم الاتجار بالمخدرات يتوعد بإيذاء المتهم بالزج به في قضية مخدرات .. وقد كان ..

مما سبق لا يتضح فقط انتفاء مفهوم الإحراز للمواد المخدرة . بل يثبت علي وجه اليقين الدفع بشيوع التهمة لتعدد قاطني المسكن " الشقة " التي ضبطت فيها المخدرات .

وفي ذلك قضت محكمة النقض :::

يكفى إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بان الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات النفي . بل إنه يستطيع الإثبات بإدعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

(الطعن ٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

السبب الثالث للبراءة

الدفع بانتفاء القصد الجنائي

(انتفاء العلم بكون المادة المخدرة - انتفاء قصد الاتجار)

السادة المستشارين

الثابت أنه لكي يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر

أولاً ::: أن يعلم المتهم بأن ما يحزره أحد المواد المخدرة .

ثانياً ::: أن يعلم المتهم أن هذه المواد ممنوع إحرازها قانوناً .

لما سبق ندفع بانتفاء القصد الجنائي لدي المتهم بانتفاء علمه بأن ما كان يحزره مواد أو مادة مخدرة ، إذ أن العلم بكنه المادة المضبوطة لا يفترض قانوناً . وإنما يجب علي سلطة الاتهام أن تقيم الدليل علي هذا العلم :

ولا يصلح ما أورده محرر المحضر - محضر التحريات - قرينة علي علم المتهم بكنه المادة المخدرة استنادا الي زعم كاذب باتجاره في المخدرات وهو الأمر الذي لم يثبت أصلاً بالأوراق .

وفي نفي قرينة العلم قضي نقضاً :

يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع إحرازها قانوناً، وإذا كان ما أورده المحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كافٍ لاعتباره محرراً له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنه الجوهر كمخدر إنما يقع على كاهله هو، فلا سند له من القانون ، إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينه قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة، ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع في ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار، ذلك بأن البحث في توافر

(الطعن ١١٣٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢)

تمسك المحكمة بكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة كقرينة علي علمه بكنه المادة المخدرة موضوع الاتهام . خطأ

لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لقصد الاتجار في قوله " أن المحكمة تظمن إلى ثبوت التهمة في حق المتهم المذكور بانية عقيدتها في توافر قصد الاتجار لديه من حجم الكمية المضبوطة على كبرها وما حوته تحريات الشرطة عن الواقعة وأقوال شاهدي الضبط فيها ومن اعتراف المتهم الثاني بأن المتهم الأول - الطاعن - يتجر في المواد المخدرة " . وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

(الطعن ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠/١١/١٩٩١)

قصد الاتجار في المواد المخدرة : كيف يثبت : كيف ينتفي ... ٩

هل يعد كبر حجم كمية المخدرات دليلاً على توافر قصد الاتجار ؟.

لما كان ما يثيره الطاعن أن التحليل لم يتناول كل الكمية المضبوطة البالغة ١٣٣٢ جراماً والتي عول الحكم على كبر حجمها في استظهار قصد الاتجار ، هو منازعة موضوعية في كنه ما لم يرسل من الكمية المذكورة للتحليل ، لم تبد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون منعي الطاعن في هذا الشأن غير سديد لا يغير من هذا ما ورد في محضر جلسة المحاكمة من أن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها لأن هذا لا يعد بمجرد منازعة جدية في كنه المواد التي يدعى الطاعن أنه لم يتم تحليلها .

(الطعن ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨)

السادة المستشارين

يتوافر القصد الجنائي في جريمة حيازة وإحراز المواد المخدرة في ...

إن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما يتوافر بعلم الحائز بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تحصيلاً لواقعة الدعوى وبيانا لأدلة الثبوت ورداً على ما أثاره الدفاع كافيًا وسائغاً في الدلالة على صلة الطاعن بالمخدر المضبوط وعلى علمه بحقيقته ، ولا خروج فيه عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن ٢٩٢٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر وحيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على المحكمة في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها وكان ما ساقه الحكم تدليلاً على توافر علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة كافيًا وسائغاً في إثبات هذا العلم فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن ١٥٠٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٩)

السادة المستشارين

قصور التحريات في إثبات القصد الجنائي في جريمتي الاتجار حيازة وإحراز المواد المخدرة .

ومن حيث أن المحكمة لا تسترسل بثقتها إلى ما ركنت إليه النيابة العامة في سبيل التدليل على صحت الاتهام وصحة إسناده إلى المتهمين لقصور عن بلوغ حد الكفاية لإدراك هذا القصد وذلك لخلو أوراق الدعوى من الدليل اليقين على علم المتهمين بأمر المخدر إذ لم تتضمن التحريات وأقوال الضابطين ما يفيد ثبوت هذا العلم ولا يغير من ذلك القول بعلم المتهمين بوجود ممنوعات في الطردين لأن شاهد الإثبات الذي أبلغ الشرطة وكان مرشدا لها - نقل عن الذي وسطه المتهمان لديه أنهما ذكرا أن بالطردين " ذهبا " . ولما كانت الأحكام تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين ، وكانت الأدلة التي ركنت إليها النيابة العامة في إثبات علم المتهمين بوجود المخدر بالطردين لا تكنى لاقتناع المحكمة أنهما كانا على علم بوجود المخدر ومن ثم فإن أركان جريمة جلب المخدر لا تكون متوافرة في حقهما ويتعين لذلك القضاء ببراعتهما منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومصادره المخدرين المضبوطين عملا بالمادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها.

(الطعن ٣٧٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٥)

السادة المستشارين

الدفع بعدم العلم : دفع ينفي القصد الجنائي : التزام المحكمة بالرد عليه بالأدنى ضمن تسببها للحكم بإيرادها الواقعة كما حصلتها .

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على انعدام القصد الجنائي لديه وإطراحه في قوله : " أما عن دفاع المتهم القائم على انعدام القصد الجنائي قولاً بأنه كان يجهل وجود مخدر الأكتدرون ضمن الأدوية المضبوطة فمردود بما أسفرت عنه التحريات وما قرره

شاهد الإثبات من أن المتهم يتجر في الأدوية المخدرة المضبوطة هذا فضلاً عن تميز عبوة مخدر الأكتدرين عن جميع الأدوية الأخرى التي ضبطت من ناحية شكل العبوة إذ تبين أن هذا المخدر معبأ في علب من الكرتون مستطيلة الشكل بداخل كل منها أنبوبة زجاجية تحوى عشرين قرصاً وهو أمر قد تميزت به هذه العبوات دون غيرها من سائر عبوات الأدوية الأخرى التي كانت معها - هذا بالإضافة إلى وجود كلمة الأكتدرين على كل عبوة من الخارج والداخل " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم لا يقطع في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه ما ضبط في حوزته من أنه مخدر ذلك بأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تحويه مخدر وأنه ليس بدواء كبقية الأدوية المضبوطة ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان الطاعن على علم بالقراءة حتى يمكن الاستدلال عليه بوجود كلمة الإكتدرين على ظاهرة العبوة وداخلها ، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم في التدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها - قاصراً ، الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن ١٦٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥)

يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً

يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أورده في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحرزه مخدر . ولما كان ما سرده الحكم من تردد الطاعن في تعيين مالك الحقيقية التي ضبط حاملاً إياها بالإضافة إلى ما ورد بالتحريات التي سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان عالماً بوجود المادة المخدرة التي ضبطت معه وبكنهها مما يسوغ به إطراح دفاعه .

(الطعن ١٧١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١)

الأستاذ الزميل ::: أن عدم الدفع بانتفاء هذا العلم بكنه المادة محل الضبط يؤخذ كقرينة علي علم المتهم بماهية المواد المخدرة ، كما يؤخذ كقرينة علي قيام قصد الاتجار لدى المتهم .

المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائي إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدراً ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أورد أن المتهم ألقى من يده بالكيس الذي كان يحتوي على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة أن أياً من المتهم أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم من وبائع وظروف دالا على قيامه في حق المتهم ، فإنه لا محل لما ينعاه المتهم من أن الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر المسندة إليه .

(الطعن ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)

دور المحامي

الدلائل علي وجود قصد الاتجار في المخدرات وكيف ينتفي ... ؟

يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع إحرازها قانوناً ، وإذا كان ما أوردته الحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسيغ القول بانتفائه .

□ الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩/٦/١٩٥٨ □

السادة المستشارين :

إن القصد الجنائي ركن من أركان الجريمة ويجب - كما تعلمنا من قضائكم الموقر - أن يتوافر أمام قاضي الموضوع ما يفيد قيام هذا القصد وجوهر هذا القصد وأساسه علم ، فتمسك المتهم

بعدم العلم يوجب علي المحكمة إن رأت توافره أن تورده ما يرشح ذلك ، فالقصد الجنائي - مرة أخرى - من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى

وفي بيان دور المحكمة حال الدفع بعدم العلم قضت محكمة النقض :

إن افتراض العلم بماهية المادة المضبوطة - علم المتهم بالمادة أو المواد المخدرة - وجعلها قرينة غير قابلة لإثبات العكس افتراض يناقض قرينة البراءة لذا يجوز للمتهم - رغم وجود المخدرات في حيازته وإحرازه - أن يتمسك بعد علمه بأن هذه المواد مواد مخدرة ، وفي هذه الحالة يجب علي المحكمة اذا رأت أنه يعلم أن تورده بأسباب حكمها ما يثبت أنه كان عالماً بماهية هذه المواد المخدرة ، ونعني أن هذه المواد مواد مخدرة .

كما قضت محكمة النقض المصرية :::

يشترط للعقاب على جريمة إحراز المخدر أن يثبت علم المتهم بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة فيجب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم ، وإذن فإن كان المتهم قد تمسك ، في دفاعه بأنه لا يعلم أن الشجيرات والأوراق التي ضبطت عنده هي من المواد المخدرة فانه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدر . أما قولها بأن . العلم مفروض لديه وأنه ليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن إقراره ، فان القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٤٦)

الطلبات

سيدي رئيس المحكمة - السادة المستشارين

لما سبق إبداءه من دفاع ودفع فإن المتهم يلتمس الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه.

وكيل المتهم

.....

المحامي

الدفع بعدم جدية التحريات لانتقاء الصلة الضرورية بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه (المتهم) كما أوردته وردت عليه محكمة جنايات جنوب القاهرة.

مفهوم الإسناد في التحريات

وحيث انه وعن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات لانتقاء الصلة الضرورية بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه - المتهم - فهو دفع صحيح وسديد إذ الثابت في قضاء هذه المحكمة أن التحري عمل قانوني سابق على غيره من الإجراءات والأعمال القانونية وانه يشترط لصحته أن تتوافر ضد المتحرى عنه من الدلائل والإمارات والقرائن ما يحمل جهة التحقيق على إصدار أذنها بالتفتيش وهو ما يطلق عليه ويعبر عنه بالإسناد أما وقد خلا محضر التحريات من ذلك وكذا تحقيقات النيابة العامة فان المتحرى عنه يكون أجنبيا عن الجريمة.

□ الجناية رقم ٢٨١٤ لسنة ٩٦ - جنوب القاهرة - جلسة ١٩٩٦/١١/٤ □

وفي الدفع بانتقاء القرائن والإمارات ضد المتحرى عنه مما يجعله أجنبيا عن الجريمة وبالتالي لا يصح اتخاذ أي إجراءات ضده ويعني بذلك التفتيش قضت محكمة جنايات بنها.

مفهوم الشخص الأجنبي عن الجريمة ::: وحيث انه وعن الدفع ببطلان محضر التحريات وببطلان أذن النيابة العامة بالتفتيش لانتقاء الدلائل والإمارات الكافية التي تفيد صله المتهم المتحرى عنه بالجريمة المرتكبة فهو دفع سديد وفي محلة إذ أن مأمور -القائم بالتحري- الضبط القضائي القائم بالتحري لم يورد بمحضر تحرياته ولا بأقواله بمحضر تحقيقات النيابة العامة ما يفيد قطعاً نسبة الجريمة لشخص المتحرى عنه.

□ الجناية رقم ٤٩٢ لسنة ٩٢ كلى بنها جلسة ١٩٩٢/٣/٤ □

المبدأ الثاني :::

الحرية الشخصية مصونة لا تمس وللمساكن حرمة ، توافر إمارات ودلائل وقرائن ضد شخص المتحرى عنه على ارتكابه الجريمة أو مساهمته فيها المبرر القانوني للتصدي لحرية ولحرمة

مسكنه ، انتفاء القرائن والإمارات ينبئ عن انعدام الصلة بين الجريمة الواقعة والشخص المتحرى عنه .

إذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألدسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبوتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع. □ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

المبدأ الثالث :::

التزام محكمة الموضوع بالتعرض أولاً للتحري وعناصره ومنها مدي توافر الإمارات والدلائل ضد المتحرى عنه . فإذا انتفت هذه الإمارات والدلائل لا يجوز إصدار الأذن بالتفتيش وبالتالي يبطل الأذن لبطلان محضر التحريات كعمل قانوني .

ضبط المخدر ليس دليلاً على جدية التحريات السابقة على الأذن

وفي هذا قضت محكمة النقض " لا يصح أن يتخذ ضبط المخدر دليل على جدية التحريات السابقة على الأذن فيتعين على محكمة الموضوع أن تبحث عناصر التحري السابقة أولاً ومنها توافر الدلائل والإمارات ضد المتحرى عنه وان تقول كلمتها في كفايتها وجديتها ببيان الصلة القائمة بين شخص المتحرى عنه والجريمة المرتكبة.

□ الطعن رقم ٣٤٠٢ لسنة ٦٢ جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٩٤ □

المبدأ الرابع :::: التحري عمل قانوني ذي عناصر موضوعية وشكلية ، يجب على المحكمة أن تقسطه حقه فى البحث عن اكتمال وتوافر هذه العناصر وهو عمل سابق على صدور الأذن وتنفيذه وفى هذا قضت محكمة النقض " الأصل فى القانون أن الأذن بالتفتيش هو أحد إجراءات التحقيق ولا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وان هناك من الدلائل والإمارات والقرائن ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية.

□ الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٦١ ق ١٩٩٣/١/١٩ □

ثالثاً : طلبات المتهم ... البراءة

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله فى سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم الأستاذ / المحامي